المقابلة
العدد/55 ديسمبر 2020

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

الجزائر بين أفاق التغيير وهواجس الإنسداد

أورسام يحاور الأكاديمي الجزائري "الأستاذ الدكتور مصطفى بخوش"

عبد النور تومي

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

حقوق النشر والتأليف
أنقرة - تركيا / أورسام 2020 © ORSAM

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصرياً لأورسام .ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM، الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام .ORSAM

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط
العنو ان: أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3
هاتف: 20 15 888 850 90+
فاكس: 48 39 439 (312) 90+
مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**

المقابلة

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

الجزائر بين أفاق التغيير وهواجس الإنسداد

أورسام يحاور الأكاديمي الجزائري "الأستاذ الدكتور مصطفى بخوش"

بخصوص الكاتب

عبد النور تومي

عبد النور تومي صحفي مختص في شؤون دراسات شمال أفريقيا في مركز دراسات الشرق الأوسط, أورسام. حامل لشهادة دكتورا من الدرجة الثالثة في العلوم السياسية بجامعة تولوز
فرنسا. له مقالات تنشر في صحيفة ديلي صباح اليومية باللغة الإنجليزية - تركيا. عمل محاضرا في قسم دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بكلية المجتمع ببورتلند / أورغن - الو.م.أ. في الوقت نفسه كان عضوا في مركز دراسات الشرق الأوسط بالجامعة الحكومية ببورتلند / أورغن - الو.م.أ.
- عضو في المرصد الأوروبي لّلغة العربية بباريس
- عضو في نادي الصحفيين الناطقين باللغة الأنجليزية بباريس
- عضو في جمعية الصحفيين العرب بأمريكا
كتاباته ترتكز في شأن التطورات الإجتماعية والسياسية في بلدان شمال أفريقيا والدورالتركي في المنطقة، يهتم أيضا عبد النور تومي بقضايا الهجرة واللاجئين وتفاعل الجالية المسلمة في أوروبا والو.م.أ عامة وفرنسا خاصة. مراسل سابق ليومية عرب ديلي نيوز - فرنسا وشمال أفريقيا

ديسمبر 2020

أجرى الباحث عبد النور تومي خبير دراسات شمال أفريقيا في مركز دراسات الشرق الأوسط في أنقرة (أورسام ORSAM) حواراً مع الأستاذ الدكتور مصطفى بخوش، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بسكرة بالجزائر، الدكتور مصطفى بخوش عضو في الجمعية العربية للعلوم السياسية، صدر له كتاب بعنوان"حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف". كما نشر بخوش دراسة حول الاعلام بعنوان "واقع العمل الإعلامي بين متطلبات أخلاقيات المهنة وهيمنة منطق رأس المال" ضمن الكتاب الجماعي الموسوم "الأخلاقيات التطبيقية" والذي تم تحريره من الباحثة خديجة زتيلي.

في تصور الأستاذ مصطفى بخوش، لعل عودة النقاش والجدل بشأن صحة الرئيس السيد عبد المجيد تبون وما تقتضيه من ضرورة التعاطي الشفاف معها وما تفرضه القواعد الدستورية بشأنها وما تثيره الاشاعات حول هذه القضية من جدل، على حساب مناقشة تحديات الواقع ا لاجتماعي والاقتصادي الذي يزداد تأزما يوم بعد يوم بفعل تزامن جائحة كورنا وانخفاض اسعار النفط في الأسواق الدولية، فضلاً عن ظاهرة رفع شعار (النوفمبرية والباديسية).

وكخلاصة للمشهد اليوم يبدو أننا نعيش واقع اجتمعت فيه لحظتي وهم الانتصار ومصيدة الهزيمة وهو ما يشكل خطراً حقيقياً على مستقبل المجتمع والدولة معا لأنهما يعملان وبشكل تساندي على خلق وضع متصور يكون في أغلب الأحيان مضللاً. يعتقد فيه أحد أطرافه أنه حقق انتصاراً يسمح له بفرض أجندته وقواعد لعبة تناسبه وهو ما يزيد في عزلته (القوى المحافظة)، بينما يعتقد الطرف الآخر أنه خسر رهانه وأصبح غير قادر على فرض رؤيته ليستسلم لليأس ويفقد الأمل في التغيير وفق الآليات القائمة (قوى التغيير). وهكذا تصبح العملية السياسية بلا معنى ويبدأ الطرفان وبشكل منفصل لكن متساند في التفكير في أساليب جديدة ترتبط في الغالب الأعم بمنطق القوة وأسلوب العنف، فالطرف الذي يكون ضحية لوهم الانتصار يلجأ للقوة لفرض الأمر الواقع بينما الطرف الذي يقع في مصيدة الهزيمة يعتمد العنف لرفض الواقع.

أورسام: هل يمكننا أن نتوقع "حراك جديد" بمطالب أعمق من مطالب حراك فبراير/ شباط 2019؟

أ.د مصطفى بخوش: أعتقد أن المساعي التي حاولت التأسيس لنظام جديد يقوم على ا لانتخابات الحرة والتداول السلمي للسلطة ويضمن الحقوق والحريات ويؤسس لآليات التوزيع العادل للثروة اصطدمت بغياب طبقة سياسية ومؤسسات مجتمع مدني قادرة على إعادة هيكلة المجتمع وملىء الفراغ الذي قد يترتب عن انهيار السلطة القائمة. لذلك استمر الوضع القائم على ما هو عليه رغم محاولات اضفاء صبغة جديدة عليه. وهذا ما كشفته مخرجات الاستفتاء الدستوري الأخير في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020, فارتفاع نسبة المقاطعة (76,3%) وانخفاض نسبة المشاركة (23,7%)في الاستفتاء الدستوري يحمل دلالات سياسية مهمة يجب الانتباه لها، ويمكن عرض أهمها في الآتي:

1. تزايد حالة الاحباط في أوساط الجزائريين وفقدانهم الأمل في امكانية تحقيق تغيير حقيقي عبر الآليات التقليدية.
2. تراجع الشغف بالانتخابات كآلية من آليات المشاركة السياسية بسبب الشكوك التي تحوم بشأن نزاهتها وشفافيتها ومصداقية نتائجها.
3. فقدان الثقة في الطبقة السياسية التقليدية وعدم قدرتها على تعبئة وتجنيد الرأي العام وهو ما يوحي بإنتهاء دورها وضرورة فسح المجال لقوى سياسية جديدة تضمن استرجاع العملية السياسية لديناميكياتها. وهذا في الحقيقة يكشف عن استمرار غياب الثقة بين السلطة والرأي العام، والذي يعود بالأساس لغياب مشروع سياسي جديد تحمله السلطة من جهة وغياب بديل حقيقي وواقعي يحمل رؤية استراتيجية واضحة لا تتوقف فقط عند الدعوة للمقاطعة بل تتجاوزه لوضع خارطة طريقة واضحة ومتفق عليها تسعى لتحقيق أهداف محددة في آجال معينة ووفق مؤشرات أداء دقيقة من جهة ثانية. لذلك أزعم أن عودة الحراك في شكله الأول مستبعدة وسنبقى ندور في حلقة مفرغة تكتفي فيها قوى التغيير بالمقاطعة ويسعى فيها النظام لتجديد نفسه، والذي أراه أن تجديد النظام لنفسه بات في حكم المستحيل بسبب عجزه وتآكله داخلياً اولاً، وبسبب الواقع الجديد الذي فرضه الحراك ثانيا. كما أعتقد أن استمرار الجميع في تبني سياسة الهروب للأمام وعدم ا لاعتراف بالأخطاء المرتكبة منذ بداية الحراك وغياب مراجعات شجاعة للمواقف التي فوتت فرصاً حقيقية للتغيير قد يزيد في تعقيد الوضع في ظل تصاعد درجة احتقان الشارع وتزايد اخفاقات خرجات المسؤولين المتزامن مع فشل الحكومة في التعاطي مع المشكلات المعيشية اليومية للجزائريين. لكن ومع ذلك لا أعتقد بامكانية العودة للمربع الأول لأن ذلك سيدخلنا في دوامة التصعيد التي ستشكل فخاً اذا سقطنا فيه خضعنا لمنطقه وفقدنا القدرة على ادارة خلافاتنا، لنقع جميعاً في منطق رد الفعل المحكوم بالانفعالات غير العقلانية التي قد تجرنا لحافة الهاوية حيث نجد أنفسنا أمام خيارات صعبة قد تكون كلها عدمية. وعلى الجميع فهم أن التغيير عملية طويلة تحتاج لصبر ونضال وطول نفس، فضلاً عن احتياجها لكثير من الحكمة والتبصر.

أورسام: ما هي الدروس المستخلصة من حراك فبراير/شباط 2019؟

أ.د مصطفى بخوش: أنا مقتنع بأن الحراك بكسره لجدار الخوف أحدث اختراقاً حقيقياً نحو الأفضل وفسح المجال واسعاً أمام حركيات التغيير. فالجزائر اليوم تعيش مخاض عسر التحول وعلينا جميعاً ان نتذكر مقولة باولو كويلو لأنها مفيدة في هذه المرحلة: "من يلتزم عبور الصحراء لا يمكنه العودة على أعقابه، و ما دمنا لن نعود الى الوراء، فينبغي لنا ألا نهتم الا بأفضل طريق للتقدم الى الأمام، و الباقي مرهون بمشيئة الله، بما في ذلك الخطر". ودعني هنا أسجل جملة من الملاحظات والخلاصات المرتبطة بالحراك:

1- كان الخوف من الوقوع في فخ الحراك حيث نندفع بشكل سريع وخاطئ نحو هدم كل المؤسسات تحت ضغط

الواقع والغضب الشعبي المتزايد لنخلق حالة فراغ تسودها الفوضى. وبالمناسبة هذا بالذات ما كان يريده البعض ليستغله في مشروع التقسيم والتفتيت. والحمد لله لم يحصل ذلك بفعل سلمية الحراك أولاً والتزام الجيش وقيادته بعدم اراقة الدماء ثانياً.

2- يجب أن يفهم الجميع في الداخل والخارج أن الحراك كسر جدار الخوف الذي تأسس على دماء وأرواح الجزائريين. وحررهم من الارتهان لقيادات تربط الأمن ببقائها واستمرارها في السلطة. وأطلق فيهم قوى الابداع والتفكير خارج الصندوق وبعيداً عن الخطاب التقليدي السائد. وأصبحوا غير مستعدين للعودة من جديد لمرحلة ما قبل الحراك لأنهم بكل بساطة أبناء الثوار، وهم ولدوا ليكونوا احراراً بعيداً عن وصاية أي زعيم او نظام أو قوة.

3- يجب أن يستغل الجيل الجديد فرصة الحراك لفك الارتباط مع شخصيات الجيل القديم والتحرر من عقدة النقص اتجاههم عبر الانتظام والتهيكل في مؤسسات وأحزاب يقتحمون بها الحياة السياسية وتتيح لهم تقديم وجوه شابة جديدة تعيش عصرها ومتحررة من عقد الماضي قادرة على الانخراط في مسارات النضال الطويلة التي تحتاج للصبر وللحكمة وللتبصر لاستعاب متطلبات الحاضر والمستقبل ولتحمل مسؤولية التغيير وتحقيقه. كشف الحراك أن نجاح التغيير مرتبط بخلق أليات التوزيع العادل للثروة والسلطة وبتوسيع قاعدة الحكم وإشراك الناس في القرارات التي تعنيهم. وأتصور أن هذا هو الاختبار الحقيقي لمدى نجاح التغيير من عدمه لأن استمرار انتشار الفساد والمحسوبية والرشوة والتعسف في استخدام السلطة وغيرها من الممارسات التي ارتبطت بالمراحل السابقة معناه أن ما تم لم يتعد كونه استبدال وجوه بوجوه وتبادل للأدوار بين لاعبين يتقنون اللعب في الوقت بدل الضائع ويتفننون في كسر خط التسلل الذي وضعته الشعوب بالنزول للشارع.

أورسام: بعد إنتخاب الرئيس السيد عبد المجيد تبون تنفست الجزائر الصعداء ودخلت الجزائر عهد جديد. ماذا حدث؟

أ.د مصطفى بخوش: بعد استقالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة تحت ضغط مطالب الحراك واستجابة الجيش بتفعيل المادة 102 من الدستور برزت مقاربتين للتعاطي مع الوضع الذي ترتب عن شغور منصب رئيس الجمهورية. الأولى تبنتها بعض فعاليات الحراك تطالب بمرحلة انتقالية تسيرها مؤسسات انتقالية لم يتم الاتفاق بشأن كيفيات تشكيلها, وثانية طرحتها قيادة الأركان وتبنتها شرائح من الحراك تبنت مقاربة دستورية تؤكد على ضرورة الذهاب نحو انتخابات رئاسية لضمان استقرار واستمرار مؤسسات الدولة على اعتبار أن العملية الانتخابية والتي تبقى الآلية الوحيدة للوصول الى السلطة والتداول عليها بشرط توفير متطلبات الشفافية والنزاهة والتنافسية. والمعروف في أدبيات علم السياسة أن الانتخابات ليست غاية لذاتها وانما هي اداة لاضفاء الشرعية على السلطة تسمح بتوسيع قاعدة الحكم وآلية للتداول السلمي على الحكم تتيح حسم الصراع والتنافس السياسي على السلطة غير أن اختلاف انصار المقاربتين خلق خلطاً بين الانتخابات كوسيلة والانتخابات كغاية وأفرغها من محتواها وحولها الى سلاح يشهره كل طرف في وجه الآخر فالسلطة برهانها على انجاح الموعد ا لانتخابي في 12/12 والمعارضة بتهديدها بافشاله زاد من مخاوف الانزلاق نحو أدوات عنفية ترهن العملية السياسية برمتها. لذلك فعلاً بنجاح الانتخابات الرئاسية في 12/12 تنفست الجزائر الصعداء كما ذكرتم في سؤالكم لأنها بدت وكأنها طرحت فرصة حقيقية لبناء جزائر جديدة ترفع تحدي تفكيك الشبكات الزبائنية المافياوية التي تشكلت وتطورت في ظل نظام ريعي استبعد الكفاءة واستدعى الولاء بشكل كثيف. واستطاعت تلك الشبكات أن تتموقع وتتحكم في كل مفاصل الدولة، خصوصاً بالجهاز البيروقراطي الذي أصبح سلطة فوق كل السلطات ترفض التغيير وتقاومه. لأن معركة التحرر من الخوف ومن الحاجة تمر حتما عبر معركة التحرر من هذه الشبكات والتخلص من النظام الريعي لنتحول لمجتمع منتج للثروة عبر رسم خطط واستراتيجيات للتنمية ينخرط فيه ا لأفراد رسماً وتنفيذاً وتقييماً، تحفظ للمواطن كرامته وتضمن للإنسان

انسانيته، ويكون شعارها كل حسب أدائه وليس كل حسب انتمائه.

لكن وبالرجوع للمسار الذي أخذته الأحداث منذ تنظيم الانتخابات الرئاسية في 2019/12/12 وما ترتب عليها من مخرجات أعتقد أنه لم يكن موفقاً، حيث كان منتظراً من الرئيس المنتخب السيد عبد المجيد تبون أن يتعلم من تجربة تعامل السلطة الفعلية مع الحراك ويتطلع لربط علاقة جديدة مع فعاليات الحراك عبر:

1. الاعلان مباشرة بعد تنصيبه عن اطلاق سراح كل معتقلي الحراك.
2. الدعوة الى حوار وطني جامع لفتح ورشات الاصلاح الكبرى.
3. حل البرلمان والدعوة الى انتخابات برلمانية.
4. تعيين حكومة تكنوقراطية تضم وجوها جديدة من الكفاءات الوطنية الشابة والنزيهة.

غير أن تشكيل حكومة عبد العزيز جراد مثلا شكلت خطوة في الاتجاه الخطأ وذلك للاعتبارات التالية:

1. استمرار منطق التوازنات الجهوية والأيديولوجية الذي حكم عمل النظام السياسي الجزائري وجعله أسيراً للمحاصصات.
2. استمرار منطق الاسترضاء الذي يقوم على فكرة إرضاء أكبر قدر ممكن من الأطراف لكسب دعمها أو على الأقل لاسكاتها وضمان عدم اغضابها.
3. عدم التجانس بين أعضاء الفريق الحكومي من حيث التوجهات الأيديولوجية والخيارات الاقتصادية مما يوحي بأنهم مجرد موظفين لا يملكون الا تطبيق الأوامر فقط.
4. التضخم المبالغ فيه وغير المبرر في عدد الحقائب الوزارية بالنظر لطبيعة المرحلة التي نعيشها ومقتضياتها، حيث كان متوقع تشكيل حكومة أزمة قليلة العدد لضمان التجانس اولاً ولتسهيل عملية اتخاذ القرار من حيث السرعة وتجاوز التعقيد البيروقراطي ثانياً.
5. استمرار منطق الاسترزاق والوصولية وغياب المواقف المبدئية عند قطاع واسع من النخب التي كانت ضد المسار الدستوري الانتخابي وطعنت في شرعية الانتخابات وشككت في مخرجاتها ثم وجدناها تسارع لقبول الاستيزار في حكومة هي نتاج لهذا المسار وتبارك استيزار بعض الوجوه المحسوبة عليها في تناقض مفضوح مع خطاب "مكانش انتخابات مع العصابات".
6. استمرار منطق استغباء الرأي العام والجماهير التي ينطبق عليها المثل المعروف "لا في العير ولا في النفير" حيث تم التلاعب بها بخطابات شعبوية لتجنيدها في معارك العصب وشبكاتها الزبائنية ولتجد نفسها في الأخير أمام مشهد صنعته تسويات واسترضاءات تعيد رسم التوازنات بين الأطراف بعيداً عن مخرجات العملية الانتخابية التي راهنت على مشروع الجزائر الجديدة التي تم الترويج لها.

أورسام: الرئيس السيد عبد المجيد تبون لا يزال خارج البلاد للعلاج (شفاه الله وأعاده لأهله وللوطن متعافياً شافياً)، هل أصبحت الجزائر مطاردة بشبح الرئيس الحاضر/الـ"غائب"؟ وهل عادت الجزائر إلى المربع الأول؟

أ.د مصطفى بخوش: عاد موضوع صحة الرئيس ليصبح من جديد محل مزايدات سياسية في ظل غياب سياسة اتصالية مؤسسة على الشفافية والوضوح. فالمتابع لبيانات رئاسة الجمهورية يكتشف انها غامضة وتحمل الكثير من نقاط الظل التي تشجع انتشار الاشاعة وتسهل عمليات التضليل وتزيد في حالة الغموض. وهذا في الحقيقية يكشف عن المأزق الذي يعيشه النظام السياسي في الجزائر، فعندما تعجز الطبقة السياسية عن تجديد خطابها وانتاج نخب

شابة مدركة لتحديات المعطى السيوسيو-اقتصادي ومواكبة التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم فإنها بكل تأكيد ستغرق في إعادة انتاج نفس الخطاب ونفس الوجوه التي انهكها الزمن (عامل السن) وتجاوزتها ا لأحداث (التي تتصف بالتسارع وا لمؤقتية) وتصبح عاجزة حتى على فهم ما يجري من حولها محلياً ودولياً بفعل قوانين الطبيعة والبيولوجيا.

ولعل عودة النقاش والجدل بشأن صحة الرئيس وما تقتضيه من تعاطي شفاف معها وما تفرضه القواعد الدستورية بشأنها وما تثيره الاشاعات من صراع القوى بسببها، على حساب مناقشة تحديات الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يزداد تأزما يوم بعد يوم بفعل تزامن جائحة كورنا وتراجع اسعار النفط وغياب استراتيجية واضحة للتعاطي معه وأهم تجليات هذا الواقع تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية وغياب مؤسسات الدولة التي أصبحت عاجزة عن ممارسة عملية الضبط ا لاجتماعي لتنسحب وتترك الفضاء العام مكشوفاً أمام مروجي الاشاعات، مؤشر واضح عن خطورة الوضع. خصوصا إذا صحت الأخبار التي تم تداولها بشأن وجود جناح متمترس داخل الأجهزة والمؤسسات الرسمية يقف وراء أزمات انعدام السيولة وانقطاع المياه وضعف تدفق الأنترنت التي عرفتها الجزائر. لذلك أزعم أننا بحاجة لاحداث قطيعة حقيقية مع هذه الممارسات والأساليب البالية في ادارة العملية الاتصالية والتي ترهن المواطن للاشاعات والدعاية والتضليل. فبسبب سوء العملية الاتصالية وغياب الشفافية الكافية بشأن صحة الرئيس عاد الجزائريون للتساؤل من جديد أين الرئيس؟ ومن يملك ختم الرئاسة؟

وبدأت بعض ا لأطراف تطرح تفعيل المادة 102 من عدمه (تنّص المادة على ضرورة اجتماع المجلس الدستوري وجوباً في حالة ما استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن واختيار رئيس مجلس ا لأّمة للقيام بمهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون يوما؛ تنظم خلالها انتخابات رئاسية ولا يحق لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية) وهو ما يذكرنا ببدايات الحراك في 22 فيفيري 2019 حيث نزل عديد الجزائريين للساحات رفضاً لاعادة ترشيح الرئيس بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة بسبب عجزه الذي نتج عن أزمة دماغية استمرت آثارها معه منذ 2013.

أورسام: كيف تفسرون أستاذ بخوش، تراجع السياسة الخارجية الجزائرية مؤخراً، خاصة في الملف الليبي؟ رغم أن الجزائر بعد انتخاب الرئيس السيد عبد المجيد تبون في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2019 إنتهجت الجزائر سياسة خارجية نشطة واستباقية.

أ.د مصطفى بخوش: لا يمكن فصل السياسة الخارجية لأية دولة عن وضعها الداخلي، فكلما كانت الأوضاع الداخلية مستقرة وكلما كان منسوب الثقة والشرعية بين الحاكم والمحكوم مرتفعاً كلما انعكس ذلك ايجاباً على السياسة الخارجية للدولة والعكس صحيح كذلك. والجزائر كغيرها من الدول تسري عليها هذه القاعدة. فبعدما عرف أداء السياسة الخارجية الجزائرية تراجعاً رهيباً منذ مرض الرئيس السابق سنة 2013 لم تتمكن الجزائر خلالها من اسماع صوتها والدفاع عن مصالحها في محيطها وجوارها الجغرافي، جاء الحراك ليعطي دفعة جديدة لها خصوصا بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون وتعيين صبري بوقادوم على رأس وزارة الخارجية غير أن هذه الدفعة لم تكن كافية لوحدها لتحرير وتفعيل موارد ومقدرات الجزائر في مجال سياستها الخارجية بسبب غياب رؤية واضحة للمستقبل تطرح استراتيجية واقعية للتعامل مع الاضطراب الذي يشهده النظام الدولي بشكل عام والفوضى التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بشكل خاص.

أورسام: عرفت التطورات الأخيرة على الحدود الجزائرية(من شرقها وغربها وجنوبها وحتى في البحر المتوسط)، منعطفات خطيرة وصعود تهديدات مباشرة على الأمن القومي الجزائري، ماهي قرائتكم؟

أ.د مصطفى بخوش: اسمح لي بداية أن أشير أنه في لعبة السياسة المتغير الخارجي دائما حاضر ومؤثر لكنه لا يمكن ان يكون محدداً الا بوجود عوامل داخلية تسمح له بالفعل والتأثير. وبالمناسبة لست افهم لما دائما في منطقتنا العربية نتحدث عن اليد الخارجية والمؤامرة التي تتحرك فينا وضدنا (وهذا طبيعي ومتوقع في اي صراع فالمنتظر من العدو بالتأكيد ليس هو الدعم والتأييد) ونهمل الحديث عن انكشاف نيتنا وضعفنا بسبب فشلنا في بناء مشروع الدولة الوطنية التي استسلمت للقوى الفاسدة. البحث عن المشجب الذي نعلق عليه اخفاقاتنا والفزاعة التي نخيف بها أي مطالبات للاصلاح تحولت لاستراتيجية تتبناها الكثير من الدول في منطقتنا ووجدت في نظرية المؤامرة واليد الخارجية أداة مهمة لتنفيذها. وازعم أنه لا يمكن فهم الكثير من التجاذبات التي تحدث اليوم في المنطقة دون الاقرار بأن المنطقة بصدد دورة جديدة لاعادة توزيع القوة ومناطق النفوذ.

وفي ظل هذا الواقع الذي يشهد تشكل اصطفافات جديدة تبرز أهمية بناء استراتيجية جديدة تأخذ في الحسبان تحولات المعطى الدولي والاقليمي. وهو أمر يحتاج لكثير من الحكمة والتبصر لأن الأطراف التي لا تملك فهما للواقع الجديد ولا تحمل رؤية للمستقبل ستكون ضحية من جديد لهذه الدورة.

هنا التأكيد أولا على مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تتضمن: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وانطلاقا من هذه المبادئ وبمناسبة الاضطراب التي تعيشه المنطقة يجب التذكير أن الجزائر لم تكن أبدا طرفاً في أي نزاع، وعبرت في أكثر من مناسبة على ذلك وأكدت على موقفها المبدئي القائم على احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية التي تؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة منها إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب ا لمستعمرة الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 1514 من 14 ديسمبر/ كانون الأول 1960.

كما تؤكد الجزائر على مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن ا لاستعمار. وهنا أعتقد أن للجزائر مسؤولية أخلاقية وتاريخية اتجاه دول الجوار الجغرافي (الأ زمة الليبية، الأزمة في مالي، القضية الصحراوية) بحكم أولاً إرث وقيم ثورة نوفمبر المجيدة التي سمحت للجزائريين من التحرر من الاستعمار الفرنسي، ثم ثانياً بحكم علاقات القرب والجوار

وأواصر الأخوة التي تجمع شعوب المنطقة. لذلك على الجزائر أن تتجاوز المقاربات التقليدية السائدة اليوم وتفكر في كيفيات وأساليب جديدة تسمح بتحويل هذه ا لأزمات من قضايا ترهن مستقبل كامل المنطقة إلى مدخل لبعث مسار تكاملي جديد يتجاوز منطق ا لأنظمة المأزوم لصالح منطق الشعوب المأمول.

وذلك عبر التفكير في حلول مبتكرة ومن خارج الصندوق لبعث مسارات جديدة تضمن حقوق الجميع وتسمح بتشبيكها بشكل يخلق مركب جديد يقوم على مفهوم جديد للمصالح يتجاوز الولاءات وا لانتماءات الضيقة. فالجزائر وبحكم موقعها (قلب المغرب العربي ولها حدود مع كل دوله) ووزنها (أكبر دولة من حيث المساحة وعدد السكان) يجب أن تقدم نفسها كطرف مسهل وميسر (Facilitator) لتطوير مقاربة جديدة تسمح ببعث نظام مغاربي جديد منفتح على دول الساحل، يتجاوز حالة الانسداد ومراوحة المكان والخلافات العقيمة، ليفسح المجال لمسار تكاملي تستفيد فيه كل شعوب المنطقة بشكل عادل ومنصف.

في الأخير بودي التأكيد أن الحرب ليست مجرد فسحة او فرجة تنتهي بترديد عبارة يوليوس قيصر الشهيرة التي لخص فيها انتصاره في معركة زيلا (جئت ورأيت وانتصرت Veni, vidi, vici)، لكنها للأسف وفي أغلب الحالات تتحول لمأساة انسانية تدفع الشعوب تكلفتها دماً وجوعاً وتخلفاً. لذلك فليس من مصلحة أي طرف التورط في حرب جديدة الجميع في غنا عنها. وهذا ما تؤكد عليه طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية السلمية وغير التدخلية القائمة على التعاون والتضامن الدوليين وهنا أشير أن مواقف الجزائر في سياستها الخارجية مبدئية وثابتة ومعروفة تحكمها مبادئ ثورة نوفمبر المجيدة. لكن هذا لا يعني أبدا أن الجزائر غير مستعدة للحرب إذا ما فُرضت عليها بل بالعكس تماما وهنا أنا لا أفشي سراً اذا قلت أن الجزائر قادرة على نقل ساحة المعركة وادارتها الى قلب كل من يتآمر عليها وتملك من الأدوات العسكرية وغير العسكرية ما يمكنها من فعل ذلك في الوقت المناسب اذا فرض عليها ذلك.

الملاحظات

ORTADOĞU ETÜTLERİ

MIDDLE EASTERN STUDIES

Peer-Reviewed Political Science and International Relations Journal

منشورات أورسام

المجلات الدورية "تحليلات الشرق الأوسط" و "دراسات الشرق الأوسط"، مجلة "تحليلات الشرق الأوسط" التي تصدر باللغة التركية كل شهرين، وهي تغطي آراء الباحثين والخبراء حول التطورات المعاصرة في الشرق الأوسط، مجلة "دراسات الشرق الأوسط"، وهي مجلة علمية محكمة مختصة بالعلاقات الدولية، تصدر بشكل بصف سنوي باللغتين التركية والإنكليزية، تقوم مجلة "دراسات الشرق الأوسط" بنشر الإسهامات البحثية للأكاديميين الذين يعدون خبراء في مجال تخصصاتهم. هنالك العديد من الأكاديميين المرموقين على المستويات المحلية والدولية ينشرون بحوثهم في مجلة "دراسات الشرق الأوسط". مجلة "دراسات الشرق الأوسط" مفهرسة من فهرس العلوم الاجتماعية التطبيقية والمخطوطات (ASSIA)، وموقع EBSCO Host، و Index Islamicus، والببليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية (IBBS)، وملخصات العلوم السياسية في جميع أنحاء العالم (WPSA).

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies • مركز دراسات الشرق الأوسط
ORSAM

انقرة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"
زقاق 2128/ بنية ر قم 3

info@orsam.org.tr
www.orsam.org.tr

+90 (850) 888 15 20
+90 (312) 430 39 48

orsamorgtr